# إطلالة على تاريخ دائرة الآثار العامة من خلال مشروع جذور

أحمد لاش وهالة السيوف ونيرمين الفايز

*Abstract*

*In June 1923 the government of Transjordan took the decision to establish the Department of Antiquities to be one of the first governmental departments in Transjordan. The aim was to protect and preserve the archaeological remains in Jordan. Since that time, many major things changed—the British Mandate, the Declaration of Independence in 1946, unity with the West Bank in 1950 (thus then the responsibility of the Department of Antiquities), the loss of the West Bank in 1967, and more recently the technological revolution. In these almost 95 years, many archaeological field projects, research, and important discoveries have taken place in Jordan, resulting in tens of thousands of hard copies of reports and documents. In this paper, we will highlight the main eras in the history of the Department of Antiquities of Jordan through Roots project which started in 2015 in order to sort, digitize, preserve and study these documents.*

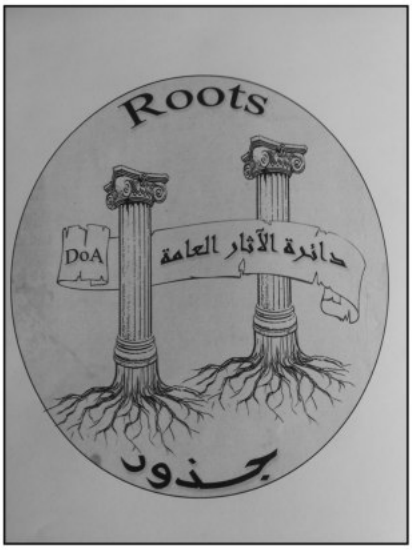


*Fig.1 The Logo of Roots Project.*

**مقدمة**

يعتبر مشروع جذور من المشاريع الوطنية الإستراتيجية لدائرة الآثار العامة وقد تم اعتماد هيكلية إدارية وزمانية له ليتم إنجازه خلال الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠٢٠، يهدف المشروع إلى ربط حاضر دائرة الآثار العامة بماضيها منذ تأسيسها وذلك عن طريق أرشفة وتوثيق ودراسة وحفظ كافة الوثائق المتوفرة لدى دائرة الآثار العامة، سواءً التقارير العلمية أو التقارير الإدارية والمالية والمراسلات والإستملاكات وكل وثيقة رسمية صادرة أو واردة لدائرة الآثار أو متعلقة بها منذ بداية تأسيسها ولغاية العام ٢٠٠٠، بحيث يتم جمع هذه الوثائق وفرزها وتصنيفها وتبويبها ودراستها وعمل نسخ إلكترونية منها بواسطة جهاز الماسح الضوئي (Scanner) وتخزين تلك النسخ الإلكترونية على أجهزة الحاسوب الخاصة بقاعدة بيانات دائرة الآثار وعمل نسخ محفوظة منها، أما بالنسبة للنُسخ الورقية الأصلية لتلك الوثائق فيتم حفظها وتغليفها بأوراق ومغلفات خالية من الحموضة ثم جمعها بصناديق من الكرتون الخاص وحفظها في خزائن خاصة ضمن ظروف تخزينية مناسبة من حيث درجة الحرارة والرطوبة.

لقد كانت البداية الفعلية لهذا المشروع في الأول من حزيران ٢٠١٥ بعد أن قامت إدارة دائرة الآثار بالموافقة على فكرة هذا المشروع ودعمها وتشجيعها له، وعليه فقد

تمكنا منذ بداية المشروع ولغاية تاريخ ٢٠١٦/١٢/٣١ من توثيق ما مجموعه سبعة عشر ألف وثيقة، وقد ارتأينا في هذا المقال أن نطل على القارئ الكريم بلمحة موجزة عن تاريخ دائرة الآثار العامة منذ تأسيسها وذلك من خلال نافذة مشروع جذور مستندين على معلوماتنا بما هو متوفر بين يدينا من وثائق.

**البدايات وجيل الروّاد**

لقد شهدت بدايات القرن العشرين تحولات جذرية في تاريخ المنطقة، فبدأ معها بزوغ الفكر القومي التنويري العربي الذي سعى لإحياء أمجاد الأمة العربية، وباندلاع الحرب العالمية الأولى ودخول الدولة العثمانية بها ضد الحلفاء، وجد العرب فرصتهم للتخلص من الحكم العثماني لمنطقتهم والذي امتد على مدار أربعة قرون، فالتفوا حول شريف مكة، الحسين بن علي معلنين ثورتهم العربية الكبرى في العاشر من حزيران عام ١٩١٦ والتي صبت للنهوض بأبناء الأمة العربية وتوحيد بلادهم تحت حكم عربي يحي ماضيها التليد منادين بالشريف الحسين بن علي ملكاً للعرب، ومع انتهاء الحرب العالمية الأولى ابتدأ أول كيان عربي بالتشكل، فالحجاز تحررت وبلاد الشام تشكلت بها حكومة عربية لأول مرة تحت حكم الملك فيصل بن الحسين تحقيقاً لحلم عربي امتد لأربعة قرون، إلا أن غدر الحلفاء كان كفيلاً بالقضاء على تلك الدولة العربية الوليدة والتي تحطمت أحلامها بهزيمة العرب في معركة ميسلون في الرابع والعشرين من تموز ١٩٢٠، وخضوع سوريا ولبنان للإنتداب الفرنسي وفلسطين والأردن والعراق للإنتداب البريطاني ولتكتمل فصول المأساة بالكشف عن وعد بلفور الرامي لإنشاء دولة لليهود على تراب فلسطين، إلا أن الروح قد عادت مجدداً للحلم العربي بوصول الأمير عبدالله بن الحسين إلى عمّان وتأسيسه لأول حكومة عربية في إمارة شرق الأردن بتاريخ ١٩٢١/٤/١١منادياً بإعادة إحياء المبادئ التي قامت عليها الثورة العربية الكبرى، لتصبح أرض الأردن محجاً لكل أحرار العرب الطامحين لإحياء المشروع النهضوي الحضاري العربي.

في ظل هذه الظروف الصعبة والتحديات والمخاطر الجسام بدأت نواة الدولة الأردنية بالتّشكل بإمكانيات شحيحة ولكن بهمم وآمال كبيرة، فبدأ جسم الدولة السياسي والإداري بالتّكون، وخلال حكومة دولة السيد مظهر أرسلان رفع وكيل الأمور المالية (وزير المالية في ذلك الوقت) السيد أحمد حلمي بتاريخ ١٩٢٣/٦/٧ مذكرة رقم ١٩٤١ مؤدّاها "إن صيانة الآثار القديمة التي تركها لنا الأسلاف شاهداً عادلاً على مدنيتهم وعظمتهم والتي ينظر إليها العالم المتمدن بكمال الإعجاب تقضي بتأليف مديرية للآثار تقي بقيتها من الإندثار وتجمع ماتبعثر منها في جوانب المنطقة وأيدي الأهلين". ولم يمض سبعةً وعشرون شهراً على تشكل الدولة الوليدة حتى صدر بتاريخ ١٩٢٣/٧/١٧ قرار بتأسيس مجمع علمي في شرق الأردن، فجاء في كتاب رئيس الديوان الأميري إلى رئيس الوكلاء (رئيس الوزراء في ذلك الوقت) أنه " رغبةً لإحياء الآثار القومية ورفع منارة المعارف العربية فقد صدرت إرادة سيدي ومولاي صاحب السمو الملكي بتأسيس مجمع علمي بحماية سموه العالي يكون رئيساً له سماحة الشيخ سعيد الكرمي وأعضاؤه الفيلسوف العلّامة رضا توفيق بك والأستاذ اللغوي الشيخ مصطفى الغلاييني والأستاذ رشيد بقدونس ومدير الجريدة الأديب السيد محمد الشريقي ليكونوا أعضاء عاملين ينتخبون إخوانهم من الأعضاء الفخريين من الأقاليم العربية كافة ليكونوا عاملاً قوياً من عوامل احكام صلة التعارف العلمي والقومي بين الناطقين بالضاد. كما أن الأعضاء العاملين يكونون في الوقت نفسه هيئة إدارية لمصلحة الآثار". وفي بداية أيلول من العام ١٩٢٣ صدر قانون بتأسيس دائرة الآثار، وتقرر أن ترتبط هذه الدائرة برئاسة الوكلاء وأن تتالف من مدير وأمين ومحافظ، وقد عين الدكتور رضا توفيق مديراً للآثار، وقد أُلحقت بهذه الدائرة مصلحة السياحة. وبهذا تكون دائرة الآثار من أولى الدوائر التي تم تأسيسها في الدولة الأردنية وبرئاسة قامة علمية من قامات ذلك الزمن، لتدور رحى

العمل الأثري العلمي المنظّم تحت سيادة الدولة الأردنية.

إن الدوافع الدينية والسياسية التي سيطرت على علم الآثار في القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، أدت إلى أن يحظى الجانب الغربي من نهر الأردن بالنصيب الأوفر من العمل والبحث والمسح الأثري فكانت أرض فلسطين هي وجهة البعثات الأثرية في حين اقتصر الإهتمام بشرق الأردن على زيارات بعض الرحالة والمستكشفين فكان الألماني سيتزن من أوائل المستكشفين لشرق الأردن سنة ١٨٠٥ ليتبعه بيركهارت سنة ١٨١٢ ثم تلتهم بعض البعثات والأفراد الذين مروا بشرق الأردن وسجلوا ملاحظاتهم وقد يكون التشيكي ألويس موزل والآباء الدومنكان الفرنسيان جيسن وسفينياك من أشهر أولئك المستكشفين، إلا أنه وبعد تأسيس دائرة الآثار القديمة "كما كانت تسمى سابقاً" بدأ العمل الأثري يأخذ الطابع الرسمي والمنظّم ، فأصبحت تأتي البعثات بشكل رسمي وتقوم بتوقيع إتفاقيات رسمية مع الحكومة الأردنية لمزاولة العمل الأثري تحت مظلة القوانين والأنظمة الحكومية الأردنية، فكان من أوائل تلك البعثات هي بعثة الجمعية الإيطالية العلمية في الشرق ممثلة بالسيد جاكومو غويدي لتباشر أعمال التنقيب في منطقة جبل القلعة في عمّان من سنة ١٩٢٧ ولغاية ١٩٣٧، لتتبعها بعثة فرنسية ويتم منحها تصريح للتنقيب في موقع تليلات الغسول في الشونة الجنوبية ابتداءً من شهر تشرين الثاني ١٩٣٠ والتي تم في الموسم الثالث منها سنة ١٩٣٢ إكتشاف الرسومات الجدارية الملونة التي اشتهر بها موقع تليلات الغسول. لتتوالى بعدها البعثات الأثرية رويداً رويداً وليبدأ نلسون غلوك مشروع المسح الأثري الذي قام به لشرق الأردن خلال السنوات من ١٩٣٣ ولغاية ١٩٣٨ وتخلله قيامه بأعمال التنقيب في موقع تل الخليفي إلى الغرب من مدينة العقبة، والذي عُرف بإسم (تل خليفة)، وفي سنة ١٩٣٦ عثر قائد مقاطعة الطفيلة السيد عبدالله الريحاني على أنقاض معبد نبطي ليقوم بإبلاغ دائرة الآثار عنه والتي قامت بالتنقيب في ذلك الموقع سنة ١٩٣٧ ليتم الكشف عن موقع خربة التنور الشهير، كما شهدت سنوات الثلاثينيات حرص الإرساليات الدينية المهتمة بالعمل الأثري مثل جمعية حراسة الأراضي المقدسة على إيجاد موطئ قدم لها في شرق الأردن، فعملت كل ما بوسعها لشراء الاراضي التي يظهر بها وجود بقايا أثرية في خربتي المخيط وصياغة من أراضي مادبا، والتي ظلت مطالباتها للحكومة الأردنية بالموافقة لها على شراء تلك الأراضي من المواطنين بين مدّ وجزر من سنة ١٩٣١ ولغاية ١٩٣٩ والتي انتهت بسماح الحكومة الأردنية لهم بشراء تلك الأراضي بما يتماشى مع بنود قانون الآثار الأردني بالتعامل مع البقايا الأثرية التي تحتويها تلك الأراضي.

يبدو أن الحرب العالمية الثانية التي اندلعت بين السنوات ١٩٣٩ و ١٩٤٥ قد القت بظلالها على العمل الأثري في شرق الأردن فانخفضت وتيرة العمل الأثري وأصبح تنقّل البعثات الأثرية من أوروبا التي تطحنها رحى الحرب إلى شرق المتوسط تعتبر من الأمور النادرة الحدوث بسبب ظروف أمنية ولوجستية ومادية يطول شرحها وقد استمرت تلك الحالة إلى أن وضعت الحرب أوزارها وبدأت أوروبا تلتقط أنفاسها من جديد، إلا أن نهاية الحرب قد تبعها نهاية مرحلة سياسية سيطرت على شرق الأردن تمثلت بالإنتداب البريطاني، فمع فجر يوم الخامس والعشرين من أيار من سنة ١٩٤٦ تم إعلان استقلال إمارة شرق الأردن وتأسيس المملكة الأردنية الهاشمية والمناداة بالملك عبدالله الأول بن الحسين ملكاً على البلاد بعد أكثر من ربع قرن من الإنتداب البريطاني، وكما انعكس أثر الإستقلال على كل مؤسسات الدولة ودوائرها فقد اتضح ذلك جلياً على دائرة الآثار العامة، وهي التي بدأت سنة ١٩٢٣ بمكتب صغير بين أطلال مدينة جرش الأثرية لتنتقل مكاتبها إلى المدرج الروماني في العاصمة عمّان إبان فترة السيد علاء الدين طوقان والذي شغل مديراً عاماً لدائرة الآثار خلال الفترة من ١٩٢٩/١٠/٢٧ ولغاية ١٩٣١/٢/٢١، والجدير بالذكر أن العنصر الأساسي من الكادر العلمي والفني لدائرة الآثار خلال فترة الإنتداب كان في غالبيته من الإنجليز مثل السيد لانكستر هاردنغ وجورج هورسفيلد ومستر هيد

ومستر متشل وغيرهم، وهذا متوقع في ظل ندرة المهتمين والمختصين بهذا النوع من العلوم من العرب وعدم وجود المعاهد والجامعات التي تقوم بتدريس هذا العلم في منطقتنا وربما بسبب رغبة الجهات الإنجليزية باحتكار هذا النوع من العمل بها، إلا أن هذا الحال لن يستمر بهذا الشكل في مرحلة مابعد الإستقلال.

**ما بعد الإستقلال ونكبة فلسطين والوحدة مع الضفة الغربية**

ما أن بدأت المملكة الوليدة تخطو أولى خطواتها بعد الإستقلال حتى داهمتها نكبة ١٩٤٨ وما نتج عنها من ضياع القسم الأكبر من فلسطين وقيام كيان معادي لها على حدودها الغربية، لقد انعكست هذه الكارثة على دائرة الآثار كما انعكست على بقية مؤسسات الدولة ومواطنيها، فآلاف اللآجئين الهاربين من بطش الإحتلال باتت تستوطن المناطق شبه الفارغة والتي في معظمها مواقع أثرية، كما أن المواقع الأثرية في الضفة الغربية أصبحت دون سيادة حكومية بعد أن رفعت سلطة الإنتداب البريطاني يدها عنها برحيلها في الخامس عشر من أيار من سنة ١٩٤٨ والتي تضم فيما تضم ثالث اقدس مكان للمسلمين و أقدس مكان للمسيحيين وهي القدس، وما أن جاء يوم الرابع والعشرين من نيسان ١٩٥٠ إلا وتم إعلان قرار وحدة الضفتين لتصبح الضفة الغربية جزء لايتجزء من أراضي المملكة الأردنية الهاشمية، ولما كان لهذا القرار من تأثير مباشر على دائرة الآثار العامة، للقيام بدورها في حماية المواقع الأثرية في غربي النهر بالإضافة إلى المواقع في شرقيه إلا أن هذا قد ضاعف في الوقت نفسه من مسؤولياتها وتطلب زيادة في كوادرها وموازنتها.

لقد شهد عقدي الخمسينيات والستينيات ما يمكن أن نسميه بالطفرة في العمل الأثري والذي اصطبغ به العمل العلمي الاثري بالصراع السياسي والفكري الذي القى بظلاله على المنطقة في ذلك الوقت، فالنزعة القومية العربية عادت للظهور مجدداً وبقوة وبدأ يظهر لدينا في سجلات كوادر دائرة الآثار أسماء مختصين في مجال الآثار من العرب والذين سيكون لهم باع وتأثير على مسيرة العمل الأثري في الأردن مثل عوني الدجاني و عبدالكريم غرايبة والاستاذ محمود العابدي.... والذين ظهرت غيرتهم واهتمامهم بالحفاظ على الموروث الحضاري العربي المتمثل في المواقع الاثرية من خلال مخاطباتهم وقراراتهم، ففي سنة١٩٥٢ يصدر كتاب من مفتش الآثار عبدالكريم غرايبة إلى أمين عمان يعلمه بأن مدينة عمان كلها منطقة أثرية ولايجوز الموافقة على أي أعمال بناء فيها أو تعبيد أو غرس أشجار دون موافقة دائرة الآثار العامة.

وفي بداية الخمسينيات ظهر للوجود أول حولية علمية صادرة عن دائرة الآثار العامة سنة ١٩٥١ تقوم بنشر كل ما يستجد من نتائج وأبحاث تختص بالعمل الأثري في الأردن لتحتل تلك الحولية مكانة عالمية مرموقة بين المجلات العلمية الأثرية على مستوى العالم وهي التي مازالت مستمرة بالصدور حتى يومنا هذا، كما تم افتتاح متحف الآثار الأردني في جبل القلعة في عمّان والذي ظهر بشكله الحالي سنة ١٩٥١، ليتبعه لاحقاً تأسيس عدد آخر من المتاحف في محافظات المملكة المختلفة، أما بالنسبة لعمل البعثات الأثرية في شرق الأردن أو في الضفة الغربية فقد استمر تحت مظلة دائرة الآثار العامة فبعثة المدرسة البريطانية برئاسة كاثلين كينيون تقوم بأعمال التنقيب في منطقة تل عين السلطان في أريحا من السنوات ١٩٥٢ إلى ١٩٥٨ والأب ديفو من الآباء الدومنيكان يقوم بأعمال التنقيب في تل الفارعة من السنوات ١٩٤٦ إلى ١٩٥٩ وأعمال التنقيب في سبسطية وصوريف وبلاطة وقمران وغيرها من مواقع الضفة الغربية مستمرة، كما أن أعمال التنقيب والمسح الأثري متزايدة في شرق الأردن سواء من قبل البعثات الأجنبية مثل بيتر بار وديانا كركبرايد في مناطق البترا ووادي رم وغيرها أو من قبل كوادر دائرة الآثار العامة، فهذه كوادر الدائرة سنة ١٩٥٧ تعمل في جبل القلعة وتكتشف رأس تمثال رخامي يمثل رأس تايكي (الإلهة حامية عمان)، كما تقوم سنة ١٩٥٩ بعمل حفرية في

إحدى مدن الديكابولس وهي مدينة أبيلا (قويلبة)، والكثير من الحفريات العرضية سواء في صويلح ١٩٥٧ أو تل صافوط ١٩٥٨ وغيرها الكثير من المواقع التي عملت بها كوادر الدائرة أو البعثات الاثرية والتي لا يتسع المجال للتوسع في ذكرها والتي قد يكون من أهم مكتشفاتها هو ما قامت به كاثلين كينيون في موقع أريحا باعتمادها كأقدم مدينة مأهولة وكذلك إكتشاف الآنسة ديانا كركبرايد لأقدم المستوطنات الزراعية في شرق الاردن في ذلك الوقت والمتمثلة بموقع البيضا في البترا والذي يعود لفترة العصر الحجري الحديث.

ربما يكون من أهم المواضيع التي واجهت دائرة الآثار والحكومة الأردنية في عقد الخمسينيات هو إكتشاف مخطوطات البحر الميت وطريقة تعامل دائرة الآثار معها والتي قد تحتاج منا لبحث منفصل ربما نتطرق له في سلسلة مقالاتنا القادمة، ولكن لاضير في إعطاء لمحة موجزة عن هذا الموضوع، ففي سنة ١٩٤٧ عثر أحد رعيان عرب التعامرة والمدعو محمد الذيب التعمري في أحد الكهوف المجاورة لخربة قمران بالقرب من البحر الميت على مجموعة من المخطوطات، والتي حاول بدوره ببيعها لأحد تجار الآثار في مدينة القدس، ولم تأتِ سنة ١٩٥٢ إلا وخبر اكتشاف كمية من المخطوطات في كهوف قمران قد انتشر ووصل إلى دائرة الآثار الأردنية والمتحف الفلسطيني، وقد كانت كمية كبيرة من قصاصات تلك المخطوطات قد أصبحت بين يدي المواطنين والعابثين، ولإدراك دائرة الآثار لما تشكله تلك المخطوطات من أهمية تاريخية، والتي تحتوي على نصوص دينية مكتوبة بلغات آرامية وعبرية تعود للفترة من القرن الثالث قبل الميلاد ولغاية القرن الأول الميلادي، ونظراً لسعي الجانب الإسرائيلي للحصول على تلك المخطوطات بطرق غير شرعية، فقد عمل السيد لانكستر هاردنغ مدير عام دائرة الآثار في ذلك الوقت على إقناع الحكومة الأردنية بشراء ما بأيدي المواطنين من تلك المخطوطات وقصاصاتها، حفاظاً لها من الضياع والسرقة، وبالفعل فقد اتخذ مجلس الوزراء الأردني برئاسة دولة السيد توفيق ابو الهدى بتاريخ ١٩٥٢/١١/٣٠ قراراً بالموافقة على شراء ماهو متواجد من تلك المخطوطات بمبلغ ١٤٩٦٣ دينار (أربعة عشر ألف وتسع ماية وثلاث وستون دينار)، إن ما يشكله هذا المبلغ من ضخامة بالنسبة لإمكانيات الدولة الأردنية المتواضعة في ذلك الوقت، يدل على الإهتمام الصادق التي كانت توليه الحكومة الأردنية للحفاظ على الآثار. لم تمضِ فترة وجيزة إلا وظهرت مجموعة جديدة من تلك المخطوطات متداولة بين أيدي الناس، ونظراً لما كانت تعانيه الموازنة العامة من ضائقة مالية فلم يكن باستطاعتها تأمين مبالغ إضافية لشراء تلك المجموعة الثانية فكان أحد المقترحات التي تبنتها الحكومة، هو قيام المعاهد والمؤسسات العلمية الدولية بشراء تلك الدفعة من المخطوطات نظير حصولها على حصتها منها ودراستها شريطة أن تتم تلك الدراسات داخل الأراضي الأردنية، وهذا ما تم، إلا أنه وخلال رئاسة دولة السيد هزاع المجالي لحكومته الثانية اتخذ مجلس الوزراء قراراً بتاريخ ٧/٢٨/ ١٩٦٠ بتأميم كافة مخطوطات البحر الميت وأن تقوم الحكومة الأردنية بإعادة المبالغ التي دفعتها المؤسسات والمعاهد الأجنبية نظير الدفعة الثانية من المخطوطات والبالغ مقدارها ٢١٠٠٠ دينار (واحد وعشرون الف دينار)، وهذا ما تم، ليكون مجموع ما دفعته الحكومة الاردنية ثمناً لتلك المخطوطات هو ٣٥٩٦٣ دينار ( خمسة وثلاثون ألف وتسعماية وثلاث وستون دينار)، وتم الإحتفاظ بتلك المخطوطات في متحف الآثار الفلسطيني في القدس قبل أن تقوم حكومة الإحتلال الإسرائيلي بالإستيلاء عليها في أعقاب حرب ١٩٦٧.

وبالعودة إلى أهم الأحداث التي شهدتها دائرة الآثار العامة خلال عقد الخمسينيات فقد كان انتهاج دائرة الآثار العامة نهجاً جديداً بالتعريف بالموروث الحضاري الأردني وتسويقه لشعوب العالم عن طريق المعارض الأثرية الدولية، ففي ١٩٥٧/٨/٢٢ وافق مجلس الوزراء على مشاركة الأردن في معرض دولي في مدينة بروكسل وان تتحمل الحكومة نفقات المشاركة والبالغة ١٦٠٠٠ دينار، ليتبعها

العديد من المعارض الدولية في أمريكا وكندا وبريطانيا... كما كان تولي الأستاذ عبدالكريم غرايبة منصب مدير لدائرة الآثار العامة خلفاً للسيد لانكستر هاردنغ في الأول من تشرين الأول سنة ١٩٥٦ من الأحداث الهامة في تلك الفترة ليليه في إدارة دائرة الآثار العامة من بداية شهر آب ١٩٥٧السيد سعيد الدرّة، ومع حلول ١٩٥٩/٥/٢٣ صدر قرار بنقل السيد سعيد الدرّة ليصبح وكيلاً لوزارة التربية والتعليم، ليخلفة في إدارة الدائرة الدكتور عوني الدجاني والذي يعتبر أول شخص حاصل على درجة الدكتوراة في الآثار يتولى إدارة هذه الدائرة.

**الستينيات فترة البناء والإنتكاسة**

قد تعتبر فترة الستينيات برئاسة الدكتور عوني الدجاني، إحدى الفترات الذهبية من عمر دائرة الآثار العامة فبالإضافة إلى العمل الأثري النشط في مختلف المواقع الأثرية على جانبي النهر سواءً من قبل البعثات الأثرية الأجنبية أو من كوادر دائرة الآثار العامة، فقد شهد عقد الستينات ضخ دماء جديدة شابة في جسم الدائرة، فالشاب فوزي زيادين المتخرج حديثاً من جامعة السوربون يلتحق سنة ١٩٦٥ ليصبح من ضمن كادر دائرة الآثار في حين سبقه في العمل بها مجموعة من الشباب مثل عاصم برغوثي ورفيق الدجاني ومعاوية ابراهيم الذي التحق بكادر الدائرة سنة ١٩٦٠ وهو مازال شاباً يافعاً، ليتبعهم جيل من الشباب الآثاريين مثل صبري العبادي وصفوان التل وغازي بيشه ونبيل خيري وعبدالجليل عمرو وعدنان الحديدي و خير نمر ياسين وحسين قنديل...إضافة إلى التحاق العنصر الأنثوي بالعمل الأثري، فقد ضم كادر الدائرة نخبة من السيدات الملتحقات بالعمل الأثري وخاصة المتحفي مثل هدية أباظة ونظمية رضا... لتلتحق بهن الكثير من السيدات مثل زاهدة صفر التي نالت درجة الدكتوراه في الآثار من جامعة السوربون لتكون أول سيدة أردنية تنال درجة الدكتوراه في الآثار، بالإضافة إلى العمل الميداني المكثف للكثير من المواقع الأثرية من حيث التنقيب والصيانة والترميم فقد انصب عمل الدائرة في ذلك الوقت على بناء القدرات العلمية لكوادرها وتسهيل مهمة حصولهم على التحصيل العلمي العالي في الإختصاصات المختلفة وذلك عن طريق تسهيل مهمة حصول هذا الكادر على المنح والبعثات الدراسية في دول العالم المختلفة، والذي عاد الكثير منهم حاملاً لدرجة الدكتوراة في التخصصات الأثرية المختلفة ليعودوا للعمل ضمن كادر دائرة الآثار العامة أو للعمل في مجال التدريس الجامعي في الجامعات الأردنية الوليدة ويقوموا بتخريج جيل جديد من الآثاريين كان للكثير منهم فرصة الإلتحاق بكادر دائرة الآثار خلال عقود السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات.

لم يكن صباح الخامس من حزيران سنة ١٩٦٧ صباحاً عادياً، فقد ابتدأ معه عدوان إسرائيلي غاشم استمر لستة أيام منتهياً باحتلال ماتبقى من الأراضي الفلسطينية ممثلةً بالضفة الغربية وقطاع غزة، بالإضافة إلى هضبة الجولان وشبه جزيرة سيناء، موجهاً ضربة قاصمة للمشروع النهضوي العربي، وبالنسبة للدولة الأردنية وقطاع الآثار بها فقد كانت الضربة موجعة بضياع الضفة الغربية ومابها من مواقع أثرية بذلت دائرة الآثار العامة الغالي والنفيس لحمايتها والحفاظ عليها سواءً في الخليل ونابلس ورام الله وأريحا وجنين... ودرّة تلك الأماكن هي القدس بحرمها الشريف وبكنائسها ومواقعها الغنية وبمتحفها الذي يضم نخبة القطع الأثرية من ضفتي المملكة... لم تمض فترة طويلة حتى فُجع موظفوا الدائرة بوفاة مديرهم المرحوم الدكتور عوني الدجاني والذي لم يمهله المرض طويلاً ليرحل سنة ١٩٦٨.

مما لاشك فيه أن الملفات والوثائق التي تعود لفترة الستينيات، تزخر بالكثير من المعلومات والحقائق عن طبيعة العمل الأثري وازدهاره والجدّية والمهنية التي انعكست في تعامل دائرة الآثار مع كوادرها الفنية وضرورة عدم تأخرهم عن خدمة المواقع الأثرية أيًّا كان تواجدها، ويظهر ذلك جليلاً في التعميم الصادر عن دائرة الآثار لكوادرها الفنية في نهاية سنة ١٩٦٨، بأن كل

موظف آثاري ملزم بالخدمة في مناطق الجنوب والبترا مدة لاتقل عن سنة واحدة وذلك ضمن جدول زمني محدد، وقد بوشر بتنفيذ ذلك التعميم اعتباراً من ١٩٦٩/١/١. ومع انقضاءعقد الستينيات ابتدأت مرحلة جديدة من حياة دائرة الآثار وسياساتها في الحفاظ على الموروث الأثري.

**مرحلة السبعينيات وما بعدها**

لقد شهد بداية عقد السبعينيات بداية صعبة بالنسبة للدولة الأردنية ومؤسساتها ومواطنيها، فالدولة كانت تعمل بجد للتعافي من الإنتكاسة التي سببتها حرب ١٩٦٧، كما أن الأوضاع الأمنية التي شهدتها سنوات ١٩٧٠ و ١٩٧١ قد القت المزيد على كاهل دائرة الآثار لحماية المواقع الأثرية، والصراع العلمي والقانوني مع الجانب الإسرائيلي، قد القى بظلاله أيضاً على العمل الأثري والبحث والنشر العلمي، فكان تنظيم عمل دائرة الآثار ومراجعة الأنظمة والقوانين الناظمة للعمل الأثري فيها من أولويات دائرة الآثار، فكان أن تم تأسيس نواة قسم التسجيل والتوثيق الأثري في دائرة الآثار سنة ١٩٧١. وفي سنة ١٩٧٦ صدر قانون الآثار رقم ١٢ لسنة ١٩٧٦، والذي كان أهم بنوده هو منع الإتجار والتداول بالآثار واعتباره جرماً يعاقب عليه القانون، ليقوم بإقفال الباب أمام هذا النوع من التجارة التي ألحقت أكبر الضرر بقطاع الآثار، فقبل هذا التاريخ كان الإتجار بالآثار مسموح به بشكل قانوني ويتم إصدار التراخيص الرسمية للأفراد لمزاولة هذا النوع من التجارة، فكانت معظم المحلات المشتغلة بهذا النوع من التجارة تتركز في الضفة الغربية وفي مدينة القدس على وجه الخصوص، وكان أشهرأولئك التجار هو خليل اسكندر شاهين المعروف ب (كندو) أما في الشطر الشرقي من الأردن فكان أشهر التجار هو محمود الأفغاني وإخوانه والذين كان نشاطهم التجاري متركزاً في العاصمة عمّان.

أما العمل الأثري فقد سار على وتيرة متزايدة سواءً من قبل البعثات الأجنبية أو من قبل الكوادر المحلية لدائرة الآثار.

وفي عقد الثمانينيات سعت دائرة الآثار إلى تسجيل المواقع الأثرية الأردنية في قائمة المواقع العالمية فكان أن تم إدراج كل من القدس والبترا وقصير عمرة على قائمة مواقع التراث العالمي، كما شهد بداية الثمانينيات إكتشاف موقع عين غزال الأثري سنة ١٩٨٣ والذي اشتهر على مستوى العالم بتماثيله الجصّية التي اعتُبرت من أقدم التماثيل البشرية على مستوى العالم. كما كان في بداية الثمانينيات وبتوجيه ودعم من صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال عقد المؤتمر الدولي الأول في آثار وتاريخ الأردن وذلك في جامعة أكسفورد في آذار من سنة ١٩٨٠ ليتوالى عقد هذا المؤتمر كل ثلاث سنوات بحيث يتم استضافته في الاردن أو في دولة مضيفة، ليجوب هذا المؤتمر الأروقة العلمية الكبرى في العديد من الدول مثل بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا واستراليا والمانيا وإيطاليا والدنيمارك... يجتمع به كبار العلماء والمختصين في علم الآثار ليقدموا آخر النتائج العلمية لمشاريعهم الأثرية، وقد بلغ عدد دورات هذا المؤتمر منذ ذلك الحين ثلاثة عشر دورة.

لقد كان لثورة الإتصالات وتكنلوجيا المعلومات أثرها الواضح على العالم مع بداية عقد التسعينيات، فما كان من دائرة الآثار إلا السعي الدؤوب لمواكبة هذه التكنولوجيا، فقامت بالتعاون مع المركز الأمريكي للابحاث الشرقية (ACOR) ببناء قاعدة البيانات المحوسبة للمواقع الأثرية الأردنية (JADIS)، ليتبعها إطلاق مشروع تحديثي لهذه البيانات سنة ٢٠١١ ضمن قاعدة بيانات جغرافية للمواقع الأثرية الأردنية والذي أُطلق عليه اسم (MEGA Jordan)، وذلك بالتعاون مع المركز الأمريكي للأبحاث الشرقية (ACOR) وصندوق الصروح العالمي ومعهد جيتي للصيانة والترميم.

كما شهد مطلع الألفية الثانية مزيداً من الإنجازات على الصعيد الدولي تمثل بتسجيل المزيد من المواقع الاثرية على قائمة التراث العالمي مثل مواقع ام الرصاص وموقع عمّاد السيد المسيح ومحمية وادي رم. وعلى صعيد الأنظمة

والقوانين فقد يكون من أهم التعديلات القانونية هو إلغاء البند الذي كان يُجيز قسمة القطع الأثرية بين دائرة الآثار والبعثات الأجنبية.

لقد كان أحد أهم الأهداف الرئيسية للدولة الأردنية منذ تأسيسها لدائرةالآثار، هو حماية الموروث الثقافي على ثرى هذه الأرض وضبط وقوننة العمل الأثري، وتحقيقاً لهذه الغاية فقد تم التعامل وإصدار العديد من الأنظمة والقوانين الناظمة للعمل الأثري في الأردن وكان من أهم تلك القوانين :

- قانون آثار فلسطين من سنة ١٩٢٠ ولغاية سنة ١٩٢٥
- قانون الآثار لسنة ١٩٢٥
- قانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٣٤
- قانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٣
- قانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٨
- قانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٦ ( تضمن منع الإتجار بالآثار)
- قانون رقم ٢١ لسنة ١٩٨٨

لقد تداول على رئاسة دائرة الآثار الأردنية منذ تأسيسها ولغاية هذا التاريخ ثمانية عشر مديراً كان لكل منهم إنجازاته وبصماته الواضحة في مسيرة الدائرة، نوجزهم ضمن الجدول التالي.

لقد كانت هذه إطلالة موجزة على تاريخ دائرة الآثار العامة منذ تأسيسها، ارتأينا أن نشير بها إلى بعض المحطات الهامة في مسيرة الدائرة لتكون بداية لسلسة من المقالات التفصيلية نطل بها من خلال مشروع جذور.

| الإسم | الفترة من | إلى |
|---|---|---|
| الدكتور رضا توفيق | 1923 /9 | ولغاية 1928 /9/10 |
| توفيق ابو الهدى | 1928/9/11 | ولغاية 1929/10/16 |
| علاء الدين طوقان | 1929/10/17 | ولغاية 1931/2/21 |
| أديب الكايد | 1931/2/23 | ولغاية 1933 /10/17 |
| هاشم خير | 1933/10/18 | ولغاية 1939/8/9 |
| جيرالد لانكستر هاردنغ | 1939 | ولغاية 1956 /9/30 |
| د.عبدالكريم غرايبه | 1956/10/1 | ولغاية 1957/7 |
| سعيد الدرة | 1957/8 | ولغاية 1959 /5/22 |
| د. عوني خليل الدجاني | 1959/5/23 | ولغاية 1968 |
| ميخائل جميعان | 1968 | 1968 |
| يعقوب عويس | 1968 | ولغاية 1971 |
| منصور البطاينة | 1971 | ولغاية 1972 |
| يعقوب عويس | 1972 | ولغاية 1977 |
| د. عدنان الحديدي | 1977 | ولغاية 1988 |
| د. غازي بيشة | 1988 | ولغاية 1991 |
| د. صفوان التل | 1991 | ولغاية 1994 |
| د. غازي بيشة | 1994 | ولغاية 1999 |
| د. فواز الخريشه | 1999 | ولغاية 2010 |
| د. زياد السعد | 2010 | ولغاية 2011 |
| د. منذر دهش جمحاوي | 2013/9/1 | وحتى الآن |